# الدراسات التاريخية

# السياسة الداخلية للولايات المتحدة الامريكية في عهد الرئيس الامريكي كالفن كوليدج (١٩٢٤ – ١٩٢٨)

الاستاذ الدكتور
ربيع حيدر طاهر الموسوي
جامعة الكوفة ـ كلية الاداب

المدرس المساعد
هديل عادل محمد باقر الشماع
جامعة الكوفة ـ كلية التربية للبنات

# السياسة الداخلية للولايات المتحدة الامريكية في عهد الرئيس الامريكي كالفن كوليدج (١٩٢٤ – ١٩٢٨)

Domestic Policy of the United States of America under President Calvin Coolidge (1924-1928)


**الاستاذ الدكتور**
**ربيع حيدر طاهر الموسوي**
**جامعة الكوفة ـ كلية الاداب**
Hadeel Adel Mohammed Baqer Al Shamaa
College of Education for Girls
University of Kufa
rabeea.oglah@uokufa.edu.iq

**المدرس المساعد**
**هديل عادل محمد باقر الشماع**
**جامعة الكوفة ـ كلية التربية للبنات**
Assistant Lecturer
Prof. Dr. Rabie Haider Taher Al-Moussawi
College of Arts / University of Kufa
hadeela.alshamaa@uokufa.edu.iq



**الملخص :**

اعتمد الرئيس الأمريكي كالفن كوليدج بعد وصوله الى دفة الرئاسة عام ١٩٢٤ سياسات جديدة قائمة على التغيير والابتعاد عن الأساليب التقليدية التي انتهجتها حكومة الرئيس السابق هاردينغ، سعى كوليدج الى احداث تغييرات عديدة ابتدأت بالتشكيلة الوزارية وصولا الى البرنامج الحكومي، فأكد كوليدج في خطاب تنصيبه عام ١٩٢٥ على العديد من الجوانب على الصعيد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي سيسعى الى تحقيقها.

بعد وصول الحزب الجمهوري للحكم في عام ١٩٢١ ، اخذت جمع آمال الشعب الأمريكي تتلاشى فيما يتعلق بتخفيض الضرائب على الدخل، وبعد انتهاء الحرب وقف الجمهوريون مع تخفيض تلك الضرائب، وخاصة بعد وصول كوليدج الى الرئاسة حيث اعتقد ان الافراط في فرض الضرائب امر غير أخلاقي، لأنه يسرق الحرية من الناس والناس ليس لديهم خيار بشأن الضرائب .



**الكلمات المفتاحية:** سياسة – داخلية – الولايات المتحدة – ضرائب – صناعة – تجارة

**Abstract**

After coming to the helm of the presidency in 1924, American President Calvin Coolidge adopted new policies based on change and moving away from the traditional methods pursued by the government of former President Harding. Many aspects on the economic, political and social levels will seek to achieve.

After the Republican Party came to power in 1921, the hopes of the American people began to fade with regard to lowering taxes on income, and after the war ended, the Republicans stood with reducing those taxes, especially after Coolidge came to the presidency where he believed that excessive taxation is immoral, because It steals freedom from people and people have no choice about taxes.

**key words:** Politics - Internal - United States - Taxes - Industry - Trade

**المقدمة :**

اعتمد الرئيس الأمريكي كالفن كوليدج بعد وصوله الى دفة الرئاسة عام ١٩٢٤ سياسات جديدة قائمة على التغيير والابتعاد عن الأساليب التقليدية التي انتهجتها حكومة الرئيس السابق هاردينغ، سعى كوليدج الى احداث تغييرات عديدة ابتدأت بالتشكيلة الوزارية وصولا الى البرنامج الحكومي، فأكد كوليدج في خطاب تنصيبه عام ١٩٢٥ على العديد من الجوانب على الصعيد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي سيسعى الى تحقيقها.بعد وصول الحزب الجمهوري للحكم في عام ١٩٢١ ، اخذت جمع آمال الشعب الأمريكي تتلاشى فيما يتعلق بتخفيض الضرائب على الدخل، وبعد انتهاء الحرب وقف الجمهوريون مع تخفيض تلك الضرائب، وخاصة بعد وصول كوليدج الى الرئاسة حيث اعتقد ان الافراط في فرض الضرائب امر غير أخلاقي، لأنه يسرق الحرية من الناس والناس ليس لديهم خيار بشأن الضرائب .

قُسم البحث الى مقدمة وثلاث محاور وخاتمة ، تطرق المبحث الاول الى موضوع **(الخزانة والضرائب والنفقات الحكومية)** ، في حين جاء المبحث الثاني ليسلط الضوء على موضوع **(السياسة الزراعية وتطورها في عهد كالفين كوليدج)**، اما المبحث الثالث والاخير فقد ركّز على موضوع **(السياسة الصناعية وتطورها في عهد كالفين كوليدج)** .

أولاً / **الخزانة والضرائب والنفقات الحكومية :**

تميزت السنوات العشرة الماضية بأن اغلب إيرادات الحكومة المركزية كانت من الضرائب المباشرة كالرسوم الجمركية ورسوم

الاستهلاك[١]، وبعد وصول كوليدج الى دفة الرئاسة اتخذ موقفاً اخر عبر عنه بقوله "إنني لا اعتقد ان على الحكومة ان تلجأ الى قناع الضرائب لتحقيق تشريعات اشتراكية، فإذا كنا نريد الاشتراكية فيجب ان نقدمها للشعب على انها اشتراكية وليست تحت قناع ضرائب لجمع الأموال"[٢]. لذلك فقد حدد كوليدج بالتشاور مع وزير الخزانة اهدافهما بالتالي[٣] :

١- يجب خفض الدين العام الى اقل من ٢٠ مليار دولار من ٢٢,٣٥ مليار دولار. ويجب ان تنخفض الميزانية نفسها من (٣,٢) مليار دولار الى (٣) مليارات دولار[٤]، وبمجرد التحقق من نمو الميزانية قد تنخفض معدلات الضرائب[٥] .

٢- سعت سياسته الى خلق ميزانية جديدة والعمل على تقليل الضرائب، فاحتفظ ببرنامج تخفيض الضرائب ورفع الإعفاءات الضريبية وسعى الى قطع الضرائب عن رأس المال الكبير[٦].

٣- اعتمد كوليدج في تطبيق سياسته الضريبية الى دعم رأس المال للإبقاء على التعريفة الكمركية لحماية الاقتصاد بشكل كبير[٧]، وسعى الى تشجيع التعاون بين العمال ورأس المال، وتقليل الدين العام من خلال الاستمرار بسياسة التعريفة الكمركية العالية، واصبح الانفاق الحكومي للعمل عام ١٩٢٧ يبلغ حوالي (٢,١٨٧,٠٠٠) دولاراً[٨].

لذلك نجد ان معدلات الضرائب في عهد كوليدج قد انخفضت وبشكل كبير خاصة بعد تبني كوليدج السياسة الضريبية لوزير الخزانة الأمريكي اندرو ميلون[٩]، وسعى الاخير الى اصلاح نظام الضرائب الفيدرالية في اعقاب الحرب العالمية الأولى، وخفض الضرائب على أصحاب الدخول الأعلى[١٠] . وساند الأعضاء الجمهوريون في الكونغرس سياسات كوليدج، واصدر الكونغرس قانون الإيرادات لعام ١٩٢٤، والذي عمل على تخفيض معدلات ضريبة الدخل والغى جميع ضرائب الدخل لحوالي مليوني شخص واستمر تخفيض الضرائب خاصة بعد تمرير قوانين الإيرادات لعامي ١٩٢٦ و ١٩٢٨[١١].

وفي عام ١٩٢٧ دفع ٢% فقد من دافعي الضرائب الاغنى أي ضريبة دخل فيدرالية، لذلك نجد ان الانفاق الفيدرالي بقي ثابتا، وقد خفض كوليدج معدلات الضرائب الى ٢٤% على أولئك الذين يجنون اكثر من (١٠٠,٠٠٠ دولار)، وقد جمعت الحكومة حوالي اكثر من مليار دولار من ضرائب الدخل وقد حصلت الحكومة على حوالي ٦٥% منها من الأشخاص الذين يكسبون اكثر من (١٠٠,٠٠٠ دولار)[١٢]. وفي عام

١٩٢٤ اعرب كوليدج عن قلقه البالغ بشأن قيام عدد من الاضرابات والتي اسفرت عن اغلاق البنوك في عدد من مناطق البلاد[١٣].

وبعد تبني كوليدج لسياسة وجهود ميلون المتواصلة لخفض معدلات ضريبة الدخل ذكر كوليدج "ان الدولة تشعر الآن بالحافز المباشر الذي اتى من تمرير اخر فاتورة إيرادات... وانا مقتنع بأن الدخل الأكبر للبلد سيحقق في الواقع مزيد من الإيرادات للحكومة اذا تمت مراجعة أساس الضرائب بشكل تنازلي.."[١٤]، واكد ميلون ان السياسة الضريبية يجب ان تكون محايدة وذكر "إننا لم ننظر الى الضرائب كوسيلة لمكافأة فئة من دافعي الضرائب او معاقبة فئة أخرى وإذا كانت وجهة النظر هذه تسيطر على سياستنا العامة[١٥]، فإن تقاليد الحرية والعدالة وتكافؤ الفرص، هي السمات المميزة لحضارتنا الامريكية"[١٦] .

ويمكن القول ان اجمالي الإيرادات الفدرالية تراوحت سنوياً بين ٣,٦٤ مليار دولار الى ٤,٠٣ مليار دولار[١٧]، كما ان عائدات التعريفية التي شكلت ١٠% الى ١٥% من الإيرادات الفيدرالية زادت في الواقع بعد تمرير تعريفة فرودني مكبرج – Frodney McCumber[١٨] مما دل على تأثيرها السلبي الضئيل، وبالتالي نجاح كوليدج في التحكم بالنفقات والايرادات وكما موضح في الجدول التالي[١٩] .

جدول رقم (١) يوضح تفاصيل ايرادات الميزانية الفيدرالية ١٩٢٣ – ١٩٢٨

| السنة | التعريفات | الإيرادات الداخلية | الإيرادات الأخرى التحويلات | مجموع الإيرادات | التعرفة على الواردات | التعرفة على الرسوم والواردات |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٢٣ | ٥٦ | ٢,٦٢ | ٦٧ | ٣,٨٥ | ١٥,٢ | ٣٦,٢ |
| ١٩٢٤ | ٥٥ | ٢,٨٠ | ٥٣ | ٣,٨٧ | ١٤,٩ | ٣٦,٥ |
| ١٩٢٥ | ٥٥ | ٢,٥٩ | ٥٠ | ٣,٦٤ | ١٣,٢ | ٣٧,٦ |
| ١٩٢٦ | ٥٨ | ٢,٨٤ | ٣٨ | ٣,٨٠ | ١٣,٤ | ٣٩,٣ |
| ١٩٢٧ | ٦٠ | ٢,٨٧ | ٥٤ | ٤,٠١ | ١٨,٨ | ٣٨,٨ |
| ١٩٢٨ | ٥٧ | ٢,٧٩ | ٥٤ | ٣,٩٠ | ١٣,٣ | ٣٨,٨ |

**ثانيا:- السياسة الزراعية وتطورها في عهد كالفين كوليدج :**

كانت طبقة الفلاحين في الولايات المتحدة من الطبقات المهمة التي حظيت باهتمام من قبل الحكومات الامريكية المتعاقبة [٢٠]، وشهدت المدة ما بين ١٩٠٠ – ١٩٢٠ رفاهية كبيرة للفلاحين، وحقق الفلاح خلال تلك المدة أرباح مرتفعة بسبب زيادة الطلب على المنتجات الزراعية خلال مدة الحرب وهذه الأوضاع انعكست على الإنتاج، فارتفعت قيمة الأراضي الزراعية[٢١].

وبعد توقف الحرب قل الطلب على الإنتاج الزراعي والتجاري بالإضافة الى التعرفة الجمركية العالية وظهر العديد من المنافسين الاوربيين، الذين بدأوا بمنافسة الإنتاج الأمريكي في الأسواق العالمية، وهذا انعكس على اغلاق تلك الاسواق بوجه الإنتاج الأمريكي وتوقف الطلب عليها وظل الوضع متدهورا حتى مطلع عام ١٩٢٣ فاستردت المحاصيل الزراعية قدرتها من جديد[٢٢]، بالمقابل عمل الفلاح الأمريكي على تأسيس ما يسمى بـ(عصبة الفلاحين) عام ١٩٢٣ والتي سعت الى دعوة الفلاحيين الى الخروج بتظاهرات ضد البيع الاجباري لممتلكاتهم لتسديد ديونهم[٢٣].

وأصبحت الأوضاع الزراعية فيما بعد تتجه نحو التراجع والتدهور خاصة بعد ان اكدت وزارة الزراعة في عام ١٩٢٤ بأن (٦٠٠ الف مزارع كانوا في حالة افلاس تام، وان (٢٣٠) الف مزارع قد فقد ارضه لأصحاب الديون[٢٤]. وان هذا التدهور والتراجع لم يشمل جميع الفلاحيين في حين نجد ان البعض منهم ازدادت ممتلكاته وحصل على خدمات وتسهيلات حكومية كبيرة، وبالتالي نشأت حالة عدم الثقة والقناعة الزراعية[٢٥]، وعمل قادة الفلاحيين على إيجاد حلول لهذه المشاكل فظهر ما يسمى بـ (حزب الفلاح والعامل) Farmer – Labor party عام ١٩٢٤ والذي شن حملات خلال الانتخابات الرئاسية غير انها لم تكن ناجحة[٢٦].

واظهر الفلاحون اهتمام اقل بالمساعدات المقدمة اليهم، كالتسويق التعاوني والائتمان الحر وكانوا يتطلعون لخطة ترفع أسعار منتجاتهم، وطالبوا برفع أسعار المحاصيل الحقلية ورعاية اجتماعية سريعة[٢٧]. وبدأت الكتل الزراعية في عام ١٩٢٣ بتقديم طلبات الى الكونغرس تعتقد فيها ان الفائض الزراعي سوف يعمل على خلق قدرة صناعية في السوق[٢٨].

عمل الفلاحون على تقديم وثيقة لمجلس الشيوخ الأمريكي سميت بـ (ماكنري – هويكن) Mcnary – Hangen في كانون الثاني ١٩٢١، عن طريق عضوين من أعضاء مجلس الشيوخ هما جارلس ماكنري

Charles Mcnary من ارغون Oregon، والشيخ جلبرت هويكن Gilbert Hangen من ايوا Iowa، وقد شملت هذه الوثيقة خطة لرفع أسعار المحاصيل الزراعية لحمايتها من المنافسة الأجنبية من خلال العمل على وضع تعريفات كمركية عالية عليها[٢٩]، والسماح للمساواة بين السلع الزراعية والسلع الصناعية من خلال خلق مؤسسة تصدير زراعية ذات رأسمال يبلغ (٢٠٠) مليون دولار[٣٠]، وكانت بداية لكفاح طويل دام اربع سنوات في الكونغرس الأمريكي[٣١]. وعد الهدف من مشروع هذه الوثيقة هي حماية منتجي القطن والشعير والقمح والتبغ والذرة والصوف والماعز وقطعان الماشية من الأسعار المنخفضة والتذبذب الحاد في السوق، أي بقاء حصول الأسعار ثابت مع انشاء جمعيات تعاونية حكومية لديها تفويض بالشراء وعرض الفائض للخارج بأي سعر، وتقسم الخسارة في المبيعات الخارجية على شكل ضريبة مقابل كل وحدة منتوج يبيعها المنتج والسعر الصافي للمنتج هو السعر الثابت ناقصا الضريبة[٣٢]. ومن هنا نجد ان العمل الأساس لهذه الجمعية هو تصدير الفائض الى الخارج بأي سعر حتى لا يحدث ركود في الأسعار الداخلية .

لذلك فقد اعتبر البعض هذه الخطة سوف تحتفظ بأسعار ثابتة للمنتجات الأساسية وذلك لأن الجمعية تحصل على (٢٠٠) مليون دولار، ولدفع الخسائر حسب خطة الجمعية يقوم الفلاح بدفع ضريبة صغيرة على كل وحدة او كيس يباع[٣٣].

قدم بعض الخبراء الحقلين مقترحات لوضع تسعيرة للقمح من خلال تكوين منظمة او مؤسسة خاصة بالمزارعين لفرض تقييد الإنتاج الى المقدار الذي يمكن بيعه[٣٤]، وقد حظى المقترح بشعبية كبيرة لأنه مثل ضريبة للمساواة، تهدف الى توفير الحماية للأسواق العالمية بزيادة التعرفة الى نسب مقترحة داخلياً للمحاصيل المصدرة، وتم تصميم الوثيقة للقيام بوضع سعر واحد للمنتج الحقلي المباع في الخارج وسعر يكون اعلى للأسواق في الداخل وذلك لكون الزراعة قد واجهت صعوبات بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، فقد عانت من التناقص بالطلب الخارجي وزيادة في العرض الداخلي، وبقيت الكتلة الزراعية تدعم الوثيقة في الكونغرس منذ تقديمها عام ١٩٢١ وحظيت بقبول من الفلاحيين لأنه لم يرد فيها بند للسيطرة على الإنتاج[٣٥].

في كانون الأول ١٩٢٣ اعلن كوليدج "لن يكون هناك أي مخطط للرعاية او المساعدة الاجتماعية ولا أي خطة حكومية لتثبيت

الأسعار ولا أي لجوء الى الخزينة العامة لإيجاد سعر ثابت لاستقرار الزراعة"[٣٦]، كما زعم كوليدج "ان القانون هذا غير قابل للتنفيذ والتطبيق وليس افضل للمصالح الخاصة، لأنه كان محاولة غير دستورية لإخضاع المزارعين لتشريع وضبط بيروقراطي"[٣٧]. وهنا نجد ان كوليدج لم يكن مؤيداً لوثيقة (ماكنري – هويكن)[٣٨] .

واجهت هذه الوثيقة معارضة العديد من الفئات منهم رجال الاعمال والتجار والصناعيون خاصة لأنهم وجدوا من خلالها بأنهم سيكونون ملزمين بدفع أسعار عالية للمواد الأولية الخام، كما عارض مجلس التجار الوثيقة وخاصة فيما يتعلق ببيع وشراء او تصنيع او معالجة المنتجات الزراعية من خلال الوكالات الحكومية واعتقدوا ان الوثيقة تخدم مصالح منتجين محاصيل الشعير وانها ستؤدي الى ان تجعل الفلاح يعتاد فكرة تثبيت الأسعار وهذا سوف يؤثر على مصالحهم[٣٩].

بالمقابل شن الجمهوريون التقدميون المدافعين عن مصالح البرجوازية الزراعية الغربية هجوماً آخر عارضوا فيه الوثيقة المقدمة الى الكونغرس والتي عرفت بوثيقة (نوربك – بيورتنس) Norbeck – Burtness لإقراض ما يقارب (٥٨) مليون دولار لفلاحي ومزارعي الشعير وعدم لجوئهم لزراعة الأرض بمحصول واحد، ولكن تم رفض الوثيقة في الثالث عشر من اذار ١٩٢٤ بـ (٣٢) صوتا ضد (٤١) صوتا[٤٠]، ولم يأخذ مجلس الشيوخ بنظر الاعتبار وثيقة (نوريز – سنكلر ) sinclar Norris بتوفير وبيع المحاصيل الحقلية والتي ذكرتها لجنة المجلس في الرابع والعشرين من آذار ١٩٢٤[٤١].

كما واستمر رفض وثيقة ماكنري – هيوغن حيث قام مجلس النواب برفضها في الثالث من حزيران ١٩٢٤ ولأول مرة بحصولها على (١٥٤) صوتا ضد (٢٢٤) صوتا، وقد سعت إدارة كوليدج الى تفضيل التسويق التعاوني كوسيلة لحل المشاكل الزراعية وأجريت بعض التعديلات عليها ولكن الأساس بقي ثابتا[٤٢].

وفي عام ١٩٢٥ عين الرئيس الأمريكي كوليدج لجنة زراعية غير رسمية لإيجاد وسائل خاصة لإدارة العمل الزراعي[٤٣]، وقضى الوقت في مناقشة المسألة مع اللجان الزراعية في الكونغرس، وفي الثامن والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٢٥ ارسل كوليدج الى الكونغرس مصادقته على مقترح محدد للجنة الزراعية، دعى فيه الى تطوير المنظمات الزراعية وتعزيز البيع التعاوني وخلق هيئة تسويق تعاونية اتحادية تتألف من خمسة أعضاء على ان يكون من

بينهم وزيرا كلا من الزراعة والتجارة[٤٤] ، يقع على عاتقها تكييف الإنتاج مع ظروف السوق المتذبذبة، وتعمل على استقرار الأسعار[٤٥].

سعى كوليدج الى انضمام الفلاحين في جمعيات لكل سلعة زراعية أساسية، وان تعمل الهيئة مع التعاونيات لإزالة الأسهم الفائضة من السوق، وقدم مقترحاً بأن يتم تفويض الكونغرس الخزينة العامة لتقديم ائتماني مالي بقيمة (١٠٠) مليون دولار لعمل الجمعيات[٤٦]. وبذلك يكون كوليدج قد عمل على توفير اثني عشر عضوا يعينهم بنفسه للهيئة، وان يحصلوا على نسبة ائتمانية قدرها (٢٥٠ مليون دولار) من الخزينة العامة للجمعيات التعاونية ولصالح المحاصيل الأساسية[٤٧].

القى كوليدج خطاباً امام الجمعية القومية لاتحاد وزارة الزراعة الامريكية في السابع من كانون الأول ١٩٢٥ رفض فيه تحمل الحكومة عبئ شراء وبيع المنتجات الحقلية[٤٨]، وفي اليوم التالي أيد كوليدج في رسالته الى الكونغرس خطة البيع المنظم وتطبيق برنامج المجلس الزراعي في وثيقة ماكنري – هيوغن التي وضعت بشكلها المحدد في هذه الجلسة بتأثير الأغلبية في الكونغرس وكانت السمة البارزة لهذا الاجراء هي (ضريبة المساواة) التي تدفع لضمان المال العام بشكل دائمي[٤٩]،ويتم تحديد الضريبة من خلال الهيئة الزراعية الاتحادية، كما رفض البيت الأبيض خطة الوثيقة في تموز ١٩٢٦ لكون تم رفضها من قبل الكونغرس بأغلبية عظمى، اما مؤيدين الوثيقة فقد وجدوا فيها ما ستقدمه للمزارعين من فوائد التي سيحصل عليها المعفيين من التعرفة وسترفع الدخول الزراعية الى الثلث[٥٠].

ومن اهم الأسباب التي دفعت الى اصدار تشريع خاص بالمساعدة الزراعية هو الفشل في كسب ودعم مزارعي الجنوب[٥١]، إلا ان الجنوب شهد انتاج كبير لمحصول القطن وهبوط بالأسعار عام ١٩٢٦، مما دفع أصحاب الحقول الجنوبية والغرب الأوسط الى مطالبتهم بالحصول على مساعدة الحكومة[٥٢]، وعلى اثر هذه المطالبة قام كوليدج بالتوجه الى زيارة الولايات الجنوبية التي تزرع القطن وعالج الامر بتأليف لجنة لمساعدة واعانة مزارعي القطن مكونة هذه اللجنة من ثمانية نقابات مالية برأس مال قدره (١٦) مليون دولار، وذلك لإنجاح عملية بيع المحصول في الأسواق بأسعار مناسبة[٥٣]، مما رفع الضرائب على الممتلكات الحقلية في كل عام[٥٤]، ونقصان سكان في الحقول من (٤٩٧) الفا عام ١٩٢٤ الى (١٨٢) الفا عام ١٩٢٦

بالإضافة الى هبوط في مساحة الأراضي المزروعة، لذا فقد الف كوليدج لجنة خاصة من موظفي الحكومة تسعى لبحث حالة سوق القطن وتقديم التوصيات لتخفيف وطأة الازمة[٥٥].

وللسعي لكسب الرأي العام واسكات الفلاحين تم اصدار (قانون التسويق التعاوني لعام ١٩٢٦) وبالتالي فقد اصبح الضغط اكبر للتشريع الزراعي أوائل عام ١٩٢٧[٥٦]، وفي النهاية استجاب الكونغرس في الخامس والعشرين من شباط ١٩٢٧ بالمصادقة على وثيقة ماكنري – هويكن بأغلبية كبيرة، خاصة بعد انضمام القطن والتبغ الى اللائحة، فحصلت على أصوات كافية من الأعضاء في الجنوب لصالحها[٥٧]، ولكن كوليدج استخدم حق النقض لمنع هذا الاجراء في الجلسة، وقد حصل كوليدج على دعم وتأييد من مجلس الوزراء التابع له وخاصة وزيره هربرت هوفر الذي دعى الى النقض أيضا، اما كوليدج فقد عمل على نقض الوثيقة لأنه وجد من الخطأ ومن غير الصحيح تطبيق مثل هذه الوثيقة على مجموعات معينة من الفلاحيين مما يؤدي الى ثبات الأسعار وذكر "انه غباء اقتصادي"[٥٨]. وعلق كوليدج على استخدامه حق النقض ضد الوثيقة قال "انها ستساعد محاصيل قليلة، واشتملت على تثبيت الأسعار، وان الضريبة سيئة، والإنتاج الفائض سيزداد في ظل هذه الخطة لذا فإن الخطة ليست أمريكية وليست دستورية"[٥٩].

بالمقابل سعى الكونغرس الى تمرير وثيقة معدلة في الثالث والعشرين من آيار ١٩٢٨، والتي تضمنت زيادة بالائتمان المقترح بمبلغ (٤٠٠) مليون دولار، إلا ان الرئيس كوليدج كان يعارض مبدأ الاعتماد على الحكومة الاتحادية للمساعدة في رفع الأسعار، وعلم الرئيس الى استخدام النقض لمعارضة الوثيقة للمرة الثانية .

وقدم في رسالته الأخيرة للكونغرس في كانون الأول ١٩٢٨ اعلن انه لا يعارض أي مقترح لمساعدة الفلاح ولكنه لا يصادق على وثيقة ماكنري – هيوكن، وبرر موقف حيث قال: "انها ستؤدي لفائض اكبر كل سنة[٦٠]، لأن الحكومة عليها ان تشتري الفائض، وعليها ان تعادي الدول الأجنبية التي ستساء من اغراق الولايات المتحدة السوق الدولي بالفائض"[٦١]، وبين "ان اللائحة فضلت الفوائد الخاصة للحنطة والقطن والذرة، والحكومة تحاول السيطرة على الفاض لتشجيع التعاونيات الفلاحية"[٦٢]. وبين كوليدج ان الافراط بشراء المحاصيل الفائضة سوف يؤدي الى افراط كبير بالإنتاج وبالتالي سوف يكون

تأثيره قويا على الاقتصادي الأمريكي ويسبب الضرر له[٦٣].

وتعد سياسة كوليدج هذه من انجح السياسات، لذلك نجد ان الأداء الاقتصادي الوطني بين عامي ١٩٢١ – ١٩٢٨ كان مثيرا للإعجاب بكل المقاييس فقد انخفضت البطالة من ١١,٣% الى ٤,٧% بين عام ١٩٢٢ – ١٩٢٩[٦٤]، وزادت الدخول غير الزراعية بنسبة ٢٢% وزادت دخول المزارع بنسبة ٨٧%، كما ارتفع نصيب الفرد من الإنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٢٤% من (٥١٦٨ دولارا) الى (٦٣٨٩ دولارا) وعد هذا الازدهار واسع الانتشار[٦٥]، وارتفعت حصة العمال من ١٥,٥% الى ١٨,٤%، وشهد اعلى ١٠% من أصحاب الأجور زيادة حصتهم من ٤٢,٩% الى ٤٦,١%، وهذا يدل على ان الغالبية العظمى من السكان المتبقين تمتعوا كذلك بالزيادة الواضحة في نسبة الأجور[٦٦] .

**ثالثاً- السياسة الصناعية وتطورها في عهد كالفين كوليدج**

احتلت الصناعة أهمية كبيرة ووقع ما يعرف بـ(الثورة الصناعية الجديدة)، اذ شملت الصناعة في ذلك الوقت بروز العديد من الصناعات التي اخذت بالنمو والتطور وانعكس تأثيرها على السوق الامريكية منها وبالدرجة الأولى صناعة السيارات[٦٧]، اذ فقز مجموع الإنتاج الأمريكي من ٤ الاف سيارة في عام ١٩٠٠ الى ١,٥ مليون سيارة في عام ١٩٢١ و ٤,٧ مليون سيارة في ١٩٢٩ تنتج منه شركة فورد ٨٣% والباقي يكون موزع على شركتي جنرال موتورز General motors وشركة كرايزلر Chrysler[٦٨].

وانتشرت النهضة في كل ميادين الحياة خلال تلك المدة التي يسميها المؤرخون (بالسنوات المجنونة) والتي نمت وبشكل كبير فيها النزعة المادية بشكل مطرد بسبب سيطرة الرأسمال الذي بلغ مرحلة عالية من التمركز وتحول الى رأسمال مالي أدى الى تحويل الولايات المتحدة الامريكية الى دولة امبريالية كبرى كما نتج عن حدة الاستغلال الداخلي الى خلق قطاع واسع من الفقراء حيث اصبح الدخل السنوي لستة ملايين عائلة من مجموع ٢٧ مليون عائلة اقل من الف دولار، و٢٠ مليونا لا يتجاوز دخلها السنوي الفي دولار، بينما تركزت الثروات في ايدي قليلة من رجال الصناعة والمال[٦٩].

وقد أدت فوضى الإنتاج الحر غير المخطط والمضاربة برؤوس الأموال في الأسواق الى

ازمة بورصة (وول ستريت) [٧٠] والتي شكّلت بداية الازمة الاقتصادية العالمية[٧١].

ففي العشرينات بدأت الصناعة وخاصة صناعة السيارات تتعرض لقيود خارجية فرضتها بعض الدول الأجنبية ومنها الحكومة البريطانية على تصدير المطاط والارتفاع الحاد في أسعاره[٧٢]، حيث كانت الشركات البريطانية تشرف على ما نسبته (٧٧%) من انتاج المطاط العالمي وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية هي من ابرز المستهلكين له، فحاولت هذه الشركات الاستفادة من الاحتكار لكي تفرض على الصناعة الامريكية أسعار مرتفعة، وقد زادت من (٢٠) سنتا للرطل الواحد عام ١٩٢١ الى (١,٢١) دولار بحلول عام ١٩٢٥ أي ارتفع السعر ست مرات[٧٣].

اما بالنسبة الى صناعة الاجهزة الكهربائية ولاسيما الراديو فقد ارتفعت قيمة انتاجها من (١٠،٦٤٨،٠٠٠) دولار في عام ١٩٢١ الى (٤١١،٦٣٧،٠٠٠) دولار في عام ١٩٢٨ كما ان صناعة الاجهزة الكهربائية لم تنتج فقط لغرض تزويد مؤسسات الدولة والمساكن لكن من اجل انتاج الطاقة الكهربائية نفسها والتي قُدّر قيمة انتاجها (٨٠٩،٥٩٠،٠٠٠) دولار في عام ١٩٢١ ووصلت الى (٢،٣٣٤،٢٤٦،٠٠٠) دولار في عام ١٩٢٨[٧٤] .

كما واتجه كوليدج نحو رجال الاعمال وفسح المجال لهم ومنحهم الحرية بالعمل وشجع إقامة المشاريع التعاونية بغض النظر عن طريقة عملها، وكان لكل صناعة أساسية جمعية خاصة بها تعمل على ضبط العمل بالداخل[٧٥]، وقد سارت حكومة كوليدج على مبدأ عدم اقحام الحكومة في الاعمال وهذا ما انعكس في رسالة الرئيس كوليدج السنوية الموجهة للكونغرس في السادس من كانون الأول ١٩٢٦: "لا تستند فلسفة الحكومة على احتواء حرية الفرد واستغلاله، فهو مستقل بنفسه عن المساعدة، وهو لذلك كفوء لإدارة صناعته الخاصة، ولن يحرم مما حصل عليه... وما وفره من خلال جهده الخاص ولن يضيعه تهور حكومي"[٧٦].

كما عمل كوليدج على مساندة الاتحادات الصناعية[٧٧]، وبالتالي فإن غالبية الأمريكيين تمتعوا بزيادة في دخل الفرد الحقيقي وان مكاسب الأجور الحقيقية كانت واسعة النطاق حيث وصلت الى رجال مهرة وشبه مهرة يعملون في عشرين صناعة من اصل (٢٥) صناعة ورجالا غير مهرة في اثنين وعشرين من خمسة وعشرين صناعة في عام ١٩٢١ الى عام ١٩٢٨ وارتفعت الأجور الأسبوعية الحقيقية من ٢٦,١٩ دولارا أمريكيا الى ٣١,٩٤ دولارا أمريكيا بين

عمال التصنيع الذكور غير المهرة[٧٨]، ومن ١٤,٩٦ دولار أمريكيا الى ١٧,١٥ دولارا أمريكيا بين العاملات في التصنيع، بينما ارتفعت الأجور اليومية من ١,٩٦ دولارا أمريكيا الى ٢,٣٠ دولارا أمريكيا بين عمال المزارع[٧٩].

اما فيما يتعلق بصناعة الطائرات فبعد مشاركة الولايات المتحدة الامريكية بالحرب العالمية الاولى انتجت مصانع الطائرات ما يقارب (١٣,٨٩٤) الف طائرة و (٤١,٩٥٣) الف محركا، ليعود معدل الإنتاج الى التقلص بعد بضعة اشهر من انتهاء الحرب الى ما يقرب (١٠%) من حجمه في زمن الحرب[٨٠]، اما شركات الطيران فقد واجهت العديد من المشاكل تمثلت بندرة الأسواق، وقلة رأس المال، وقلة المستهلكين، كما واصبح الطيران مقتصرا على شركتين فقط بين عام ١٩١٨ – ١٩٢١[٨١].

وقد نشأ تعاون بين رابطة مصنعي الطائرات والرابطة الوطنية لوكلاء الطائرات، حيث عملت حكومة كوليدج وبعد سلسلة محاولات من اقناع الكونغرس في أيار عام ١٩٢٦ من تمرير قانون الطيران التجاري وهو اول قانون اتحادي ينظم الطيران التجاري، وبعد تمرير هذا القانون تم انشاء شعبة الطيران وبعد مرور سنة من انشاءها أنجزت هذه الشعبة ما يقارب (٤,٠٠٠) الاف ميل من الخطوط الجوية[٨٢].

**رابعاً / تطور التجارة في عهد كالفن كوليدج**

عمل كوليدج على إبقاء العديد من وزراء الحكومة السابقة واحتفظ ببعضهم في حكومته لعام ١٩٢٣ وحتى بعد انتخابه عام ١٩٢٤ ومنهم هربرت هوفر الذي شغل وزارة التجارة في حكومة الرئيس السابق ورن جي هاردينغ والرئيس كالفن كوليدج، وهربرت هوفر لم يكن من الأشخاص المفضلين لدى كوليدج ولكن العلاقة كانت جيدة بينهما، كما ان كوليدج لم ينسجم مع مخططات هوفر بسبب تكلفتها العالية خاصة وان كوليدج قد رفع شعارا لإدارته هو الاقتصاد بالنفقات الحكومية[٨٣].

تميزت التجارة في ذلك الوقت بالتركيز على تنمية الثروة السمكية والمحافظة عليها باعتبارها مصدر مهم للتجارة حيث قام الكونغرس في الرابع والعشرين من حزيران عام ١٩٢٤ بسن قانون "حفظ مصائد الأسماك في الاسكا" التي كانت تعاني من الانقراض، بالمقابل سعت وزارة التجارة الى توقيع معاهدة هليوت ساحل الباسفيكي Pacific coast Halibut treaty بين الولايات المتحدة الامريكية وكندا[٨٤]،

وبموجب هذه المعاهدة التي تضمنت إيقاف الصيد العشوائي للأسماك الكبيرة والمتاجرة بها، كما سعى وزير التجارة في حكومة كوليدج الى تنظيم المؤتمر الوطني الأول للسلامة في الطرق السريعة عام ١٩٢٤، وعقد هذا المؤتمر بسبب الحوادث التي جرت على الطرق التجارية السريعة والتي قدرت نسب الوفاة فيها الى (٢٣,٩٠٠) الف شخص، واصابة (٦٠٠) الف شخص، اما الخسائر الاقتصادية فقد كانت اقل من ملياري دولار سنويا لذلك سعت وزارة التجارة الى تنظيم السرعة على الطرق وإيجاد رخص القيادة[٨٥] .

ركزت إدارة كوليدج على أهمية التوسع على صعيد التجارة الخارجية للبلاد لأن الولايات المتحدة الأمريكية تجد ان التوسع بالتجارة الخارجية سوف يساعد على تحسين الأوضاع الاقتصادية للبلاد لذلك سعت الحكومة الى إيجاد الحلول للمشاكل التي تعاني منها التجارة الخارجية واولها العملة ومشاكلها الغير مستقرة ومسألة القروض الأجنبية[٨٦] .

وتعد مسألة العملة من ابرز المشاكل التي واجهتها التجارة لذلك سعت إدارة كوليدج ووزارة التجارة الى إيجاد حلول سريعة لها لغرض عودة البلاد الى الوضع الاقتصادي الطبيعي، وزيادة المبيعات الامريكية، وعملت وزارة التجارة الى إعادة تأهيل العملات وتعبئة رؤوس الأموال الخاصة واصبح هنالك تعاون بين المؤسسات المصرفية المركزية في العشرينات، ونتج عن هذا التعاون استقرار النقد الدولي باعتباره جزء مهم لتوسيع التجارة الدولية[٨٧].

اما الاستثمارات الامريكية في قطاع التجارة فقد اخذت بالتنامي واخذت تتوسع افقياً ، وكانت اغلب الاستثمارات الامريكية متمركزة في دول امريكا الجنوبية ، اذ وصلت ارباح تلك الاستثمارات حتى عام ١٩٢٨ (٦٤٠٣) مليون دولار[٨٨]، واشار تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية في عصبة الامم بأن رؤوس اموال الولايات المتحدة قد حصلت على ارباح سنوية قدرت نحو (٣٠٠) مليون دولار بين عامي ١٩٢٥ و ١٩٢٨ ، فيما تم انفاق حوالي (٢٠٠) مليون دولار منها في استثمارات جديدة[٨٩].

وتزايدت الاستثمارات في اوربا حيث عملت مصارف نيويورك باستثمار مبالغ طائلة في صناعة التسليح الالمانية ، حيث تم استثمار مبلغ ١٦ مليون دولار في شركة (رور كاز) Rohr Gas الالمانية المتخصصة في صناعة الاسلحة[٩٠] .

اما بالنسبة الى الاستثمارات الداخلية فقد سارت بخطوط متقدمة مستغلة حالة تذبذب

الاسعار في الاسواق فقد تم انشاء واحد من مصارف الاستثمارات الاحتكارية عام ١٩٢٤ ويعرف بـ " ديلون ريد" Dillon Read الخاص بالسندات الامريكية والاجنبية والذي تراكم فيه حوالي ٣٠ –٤٠ دولار على استثماراته الاصلية البالغة ٥ ملايين دولار في الاعوام ١٩٢٥ – ١٩٢٧[٩١] .

شهدت الولايات المتحدة تطوراً تجارياً بشكل واسع مع دول امريكا الجنوبية فقد بلغت نسبة الواردات من دول امريكا الجنوبية في العام ١٩٢٦ حوالي ٥٣% فيما بلغت نسبة الصادرات حوالي ١٦،٧٣%[٩٢]، كما كانت للولايات المتحدة حصة كبيرة من التجارة مع كل من بريطانيا وفرنسا والمانيا منذ العام ١٩٢٥ في حين لم تشهد الصادرات الامريكية اي تزايد على صعيد الشرق الاقصى بعد الحرب العالمية الاولى وبالاخص اليابان على اثر الخلافات والمنافسة على الاسواق العالمية .

**الخاتمة :**

١- واصل كوليدج جهوده لتحقيق اهدافه الرامية الى خفض الدين القومي وبالفعل نجح بتخفيضه الى ٣ مليارات دولار بين عامي ١٩٢٠ – ١٩٢٤ اذ خفضه بمقدار ٣,٥ مليار دولار أخرى على مدى السنوات الأربع التالية .

٢- وقد استفاد الرئيس الأمريكي كوليدج من بعض البنود المرنة الواردة في قانون (فوردني – ماكنير) الذي منح الرئيس الأمريكي حق رفع او خفض نسبة التعرفة الكمركية الى (٥٠%)، وقد انعكست عملية الدفع على بعض الصناعيين الذين حصلوا على فائدة كبيرة من الأسعار العالية لعدد من الصناعات .

٣- اتسمت سياسة كوليدج هذه بأنها سياسة ناجحة، لذلك نجد ان الأداء الاقتصادي الوطني بين عامي ١٩٢١ – ١٩٢٨ كان مثيرا للإعجاب بكل المقاييس فقد انخفضت البطالة من ١١,٣% الى ٤,٧% بين عام ١٩٢٢ – ١٩٢٩، وزادت الدخول غير الزراعية بنسبة ٢٢% وزادت دخول المزارع بنسبة ٨٧%، كما ارتفع نصيب الفرد من الإنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٢٤% من (٥١٦٨ دولارا) الى (٦٣٨٩ دولارا) وعد هذا الازدهار واسع الانتشار، وارتفعت حصة العمال من ١٥,٥% الى ١٨,٤%، وشهد اعلى ١٠% من أصحاب الأجور زيادة حصتهم من ٤٢,٩% الى ٤٦,١%، وهذا يدل على ان الغالبية العظمى من السكان المتبقين تمتعوا كذلك بالزيادة الواضحة في نسبة الأجور

٤- اعلن كالفن كوليدج في رسالته السنوية الموجهة الى الكونكرس الامريكي

حينما تسلم منصب الرئاسة الامريكية في عام ١٩٢٤ عن الرخاء الصناعي بما نصه " ان الثروة الطائلة التي انتجتها مشاريعنا وصناعتنا قد وزعت على اوسع مدى فالانتاج الواسع المتنامي قد امتصه الطلب المتزايد في داخل البلاد وتوسيع التجارة الخارجية ، وتستطيع البلاد ان تنظر برضا الى الحاضر، وبتفاؤل الى المستقبل" .

٥- تميزت التجارة في ذلك الوقت بالتركيز على تنمية الثروة السمكية والمحافظة عليها باعتبارها مصدر مهم للتجارة حيث قام الكونغرس في الرابع والعشرين من حزيران عام ١٩٢٤ بسن قانون "حفظ مصائد الأسماك في الاسكا" التي كانت تعاني من الانقراض .

**الهوامش:**

(1)Henry Steel Commager, Documents of American History, Vol. 11, New York, 1948, P.60.

(٢) تاريخ الولايات المتحدة الامريكية، الجزء الثاني، ص٢٣١.

(3)Faulkner Harold, Op.Cit.P.98.

(4)Penrose E. F., Economic Planning for the Peaco, New Jersy, 1953, P.84 .

(٥) برزت ضريبة الدخل خلال إدارة الرئيس ويلسون عام ١٩١٥ وكانت تفرض على الأغنياء فقط ، لذلك فإن غالبية الناس لم تفرض عليهم هذه الضريبة، وبعد اندلاع الحرب العالمية الأولى تم رفع الضرائب بشكل عام ولم يرتفع المعدل الأعلى الى (٧٠%) فحسب، بل انتهى الامر بالعديد من الملايين من الاسر الى دفع ضريبة الدخل لسد تكاليف الحرب . ينظر :

Jonathan Hughes, The Vital Few American Economic Progress and its Protagonists, New York, 1965, p.114.

(6)Amity Shlaes ,Coollidge, Author of The For Gotten Man, Harper , N.D, P.123 .

(7) Faulkner Harold, American Economic History, New York, 1963, P.96.

(٨)نجلة ابراهيم مصطفى حسين العزاوي، المصدر السابق، ص١٣٩.

(9)Henry Steel Commager, Op.Cit.P.63 .

(10)Fite Cilbert, An Economic History of the United States, Second Edition, Hougnton Mifflin Company, New York, 1965, P.216 .

(١١) جون كينيث غلبرت، الرأسمالية الأمريكية، ترجمة: جورج زيناتي، المؤسسة الشرقية للترجمة والنشر – بيروت، ١٩٥٢، ٧٦ .

(12)J. H. Landman Herbert, Summary of Recent Political Economic and Social History, New York, 1957,P.60 .

(13)Jonathan Hughes, Op.Cit.P.116 .

(14)Fite Cilbert,Op.Cit.P.223 .

(15)J. H. Landman Herbert, Op.Cit.P.70.

(16)Fite Cilbert,Op.Cit.P.223 .

(17)Faulkner Harold, Op.Cit.P.105.

(18)Merle Curti, The Growth of America Thought, Third Edition, London, 1940 , p.167 ; Amity Shlaes , Op.Cit.P.134 .

(19)Fite Cilbert,Op.Cit.P.225.

(٢٠) جون كينيث غلبرت، المصدر السابق ، ص ٨١ .

(21) Elsworth, R.H., Development of farmers cooperative organization, new York, 1924, p. 132.

(22) Faulkner, op. cit, p. 626.

(23) dexter perkins, the American way, new York, 1966, p. 482.

(24) harlow, op. cit, p. 505.

( ٢٥) جان شارل اسلان ، التاريخ الاقتصادي للقرن العشرين ، ج ١ ، صعود الدولة ١٩١٤-١٩٣٩ ، تعريب انطوني حمصي ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٩٨ ، ص١١٧ .

(26) Gilbert, Reese, op. cit, p. 224.

(27) Clave Eliot, farmers compaign for credit, new York, 1927, p. 142.

(28) Owsley, chit wood, op. cit, p. 578.

(٢٩) آرثر شليز، سبيل أمريكا إلى الحاضر، ترجمة: عبد الفتاح المنياوي، مكتبة الوعي العربي – القاهرة، ١٩٤٩ ، ص١١٢ .

(30) Kelley, D. N., Mcnary Hangen Bills 1924 – 1928, new York, 1940, p. 38.

(31)Henry Steel Commager, Op.Cit.P.70.

(32) paul kner. Op. cit, p. 628.

(33) fainsod merel and others, Government and the American economy, london, 1959, p132.

(٣٤) آرثر شليز، المصدر السابق ، ص ١١٧ .

(٣٥) الن نفنز، المصدر السابق ، ص ١٩٣.

(36)Faulkner Harold, Op.Cit.P.109.

(٣٧)جون كينيث غلبرت، المصدر السابق ، ص ٨٤ ؛ Amity Shlaes , Op.Cit.P.136 .

(٣٨) آرثر شليز، المصدر السابق ، ص ١٢٣ .

(39)Fite Cilbert,Op.Cit.P.234.

( ٤٠) بيير رونوفن، تاريخ القرن العشرين ١٩٠٠ – ١٩٤٨، ترجمة: نور الدين حاطوم، مطبعة جامعة دمشق – دمشق، ١٩٥٩ ، ص١٥٤ .

(41)J. H. Landman Herbert, Op.Cit.P.73.

(42)Faulkner Harold, Op.Cit.P.112 .

( ٤٣) آرثر شليز، المصدر السابق ، ص ١٢٢ .

(44)Henry Steel Commager, Op.Cit.P.85.

(45)Jonathan Hughes, Op.Cit.P.118.

(46)Merle Curti, Op.Cit.P.124 .

(47)Fite Cilbert,Op.Cit.P.235.

(٤٨) الن نفنز، المصدر السابق ، ص ١٩٧.

(49)William A. Shworth, A Short History of the International Economy Since 1933, England, 1962 ,P.218.

(٥٠) الكسندر كيرسانوف ، الولايات المتحدة وأوربا الغربية العلاقات الاقتصادية بعد الحرب الكونية ، تعريب جبرائيل فياض ، دار الفارابي ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص٢٦.

(٥١) جون كينيث غلبرت، المصدر السابق ، ص ٨٦ .

(52)Merle Curti, Op.Cit.P.128 .

(53)J. H. Landman Herbert, Op.Cit.P.75.

(54)William A. Shworth, Op.Cit.P.220 .

(٥٥) الن نفنز، المصدر السابق ، ص ٢٠١.

(٥٦) آرثر شليز، المصدر السابق ، ص ١٢٧ .

(٥٧)بيير رونوفن، المصدر السابق ، ص ١٦٤ .

(58)The Philosophy of Rugged Individualism, Speech by Herbert Hoover,

October 22, 1928, P.47 ; Amity Shlaes , Op.Cit.P.138 .

(59)Fite Cilbert,Op.Cit.P.237.

(٦٠) الكسندر كيرسانوف ، المصدر السابق ، ص ٢٧.

(61)Merle Curti, Op.Cit.P.133 .

(62)Faulkner Harold, Op.Cit.P.111.

(63)Jonathan Hughes, Op.Cit.P.121 .

( ٦٤) جان شارل اسلان ، التاريخ الاقتصادي للقرن العشرين ، ج ١ ، صعود الدولة ١٩١٤-١٩٣٩ ، تعريب انطوني حمصي ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٩٨ ، ص١١٧ .

(65)Fite Cilbert,Op.Cit.P.238.

(٦٦) جان شارل اسلان ، المصدر السابق ، ص ١١٨.

(٦٧) الن نفنز، المصدر السابق ، ص ٢٠٥ .

(68)J. H. Landman Herbert, Op.Cit.P.78.

(69)Thomas H. Johnson, The Oxford Company to America History, New York, 1960 , P.89 .

(٧٠) (وول ستريت) ١٩٢٩:- هو انهيار حدث في سوق الأسهم الأمريكية يوم الثلاثاء الموافق ٢٩ تشرين الاول ١٩٢٩، وهو بداية الازمة الاقتصادية العالمية المعروفة (بالكساد الكبير) وقد انهارت بورصة وول ستريت بسبب زيادة العرض على الطلب بشكل خيالي حث عرض ١٩ مليون سهم على لائحة البيع وبالتالي وصلت أسعار الأسهم الى ادنى مستوى لها، وقد سمي (بيوم الثلاثاء الأسود) وذلك لأن بعده أيام حدث انهيار اخر في سوق الأوراق المالية أدى الى الاضطراب في البلاد وتوقع البعض بأن البلاد سوف تتعرض الى انهيار اقتصادي.

للمزيد ينظر: حسين عبد الكاظم عودة ، الازمة الاقتصادية في الولايات المتحدة الامريكية واثرها ١٩٢٩-١٩٣٣ دراسة تاريخية، مجلة دراسات تربوية ، العدد ٣٢ ، تشرين الاول ، ٢٠١٥ ، ص١٢١ .

(٧١) مسعود الخوند، الموسوعة التأريخية الجغرافية، (لبنان: ٢٠٠٤)، ج١٠، ص٣١٠.

(72)David T. K. Derry, America and the World Political, Indinma University, 1973 , P.157 .

(٧٣) جون كينيث غلبرت، المصدر السابق ، ص ٨٧.

(74)William A. Shworth, Op.Cit.P.223 ; Amity Shlaes , Op.Cit.P.143 .

(75)Fite Cilbert,Op.Cit.P.243.

(76)J. H. Landman Herbert, Op.Cit.P.81.

(٧٧)نجلة ابراهيم مصطفى حسين العزاوي، المصدر السابق، ص١٣٥ – ١٣٦.

(78)Neil Harris, The History of the United States, New York, 1969 , p86.

(79)Thomas H. Johnson, Op.Cit.P.96 .

(80)William A. Shworth, Op.Cit.P.224 .

)81( David D. Lee, Herbert Hoover and the development of commercial aviation 1921 – 1926, the business history review, no. 1, vol. 58, (spring 1984), pp. 82 – 83.

(82)Neil Harris, Op.Cit.P.93 .

(83)The Philosophy of Rugged Individualism, Op.Cit.P33.

(84)David T. K. Derry, Op.Cit, P.167 .

(85) William Bennett Munro, The Government of the United States, Fourth Edition, New York, 1967,P.265

(86)Henry Steel Commager, Op.Cit.P.92 .

(٨٧) بيير رونوفن، المصدر السابق ، ص ١٦٧ .

(88)Jonathan Hughes, Op.Cit.P.127 .

(89)Neil Harris, Op.Cit.P.98.

(90)David T. K. Derry, Op.Cit, P.174 .

(٩١) جون كينيث غلبرت، المصدر السابق ، ص ٩١.

(92)Fite Cilbert,Op.Cit.P.245 ; Amity Shla\es , Op.Cit.P.148 .

## قائمة المصادر


**اولا/ الكتب العربية:**

١- آرثر شليز، سبيل أمريكا إلى الحاضر، ترجمة: عبد الفتاح المنياوي، مكتبة الوعي العربي – القاهرة، ١٩٤٩.

٢- بيير رونوفن، تاريخ القرن العشرين ١٩٠٠ – ١٩٤٨، ترجمة: نور الدين حاطوم، مطبعة جامعة دمشق – دمشق، ١٩٥٩ .

٣- ثيودور هوارت ، انتخابات الرئيس في الولايات المتحدة ، ترجمة مؤسسة سجل العرب ، القاهرة ، ١٩٦٢ تشارلز بيرد ، بيرد ، ماري : تاريخ الولايات المتحدة الامريكية . ج ٢ ، (دمشق : ١٩٦٦) .

٤- جان شارل اسلان ، التاريخ الاقتصادي للقرن العشرين ، ج ١ ، صعود الدولة ١٩١٤-١٩٣٩ ، تعريب انطوني حمصي ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٩٨ .

٥- جان شارل اسلان ، التاريخ الاقتصادي للقرن العشرين ، ج ١ ، صعود الدولة ١٩١٤-١٩٣٩ ، تعريب انطوني حمصي ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٩٨ .

٦- جون كينيث غلبرت، الرأسمالية الأمريكية، ترجمة: جورج زيناتي، المؤسسة الشرقية للترجمة والنشر – بيروت، ١٩٥٢.

٧- حسين عبد الكاظم عودة ، الازمة الاقتصادية في الولايات المتحدة الامريكية واثرها ١٩٢٩-١٩٣٣ دراسة تاريخية، مجلة دراسات تربوية ، العدد ٣٢ ، تشرين الاول ، ٢٠١٥ .

٨- الكسندر كيرسانوف ، الولايات المتحدة وأوربا الغربية العلاقات الاقتصادية بعد الحرب الكونية ، تعريب جبرائيل فياض ، دار الفارابي ، بيروت ، ١٩٧٤ .

٩- مسعود الخوند، الموسوعة التأريخية الجغرافية، (لبنان: ٢٠٠٤)، ج١٠.

١٠- الن نفنز، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة: مصطفى عامر، مكتبة مصر – القاهرة، ١٩٥١

**ثانياً/ الرسائل الجامعية:**

١- نجلة ابراهيم مصطفى حسين العزاوي ، التطورات السياسية الداخلية في الولايات المتحدة الامريكية خلال حكم الحزب الجمهوري (١٩٢١-١٩٣٣) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ .

ثالثاً / المصادر الاجنبية :

1- Amity Shlaes ,Coollidge, Author of The For Gotten Man, Harper , N.D .

2- Clave Eliot, farmers compaign for credit, new York, 1927.

3- David D. Lee, Herbert Hoover and the development of commercial aviation 1921 – 1926, the business history review, no. 1, vol. 58, (spring 1984).

4- David T. K. Derry, America and the World Political, Indinma University, 1973

5- dexter perkins, the American way, new York, 1966.

6- Elsworth, R.H., Development of farmers cooperative organization, new York, 1924.

7- fainsod merel and others, Government and the American economy, london, 1959.

8- Faulkner Harold, American Economic History, New York, 1963 .

9- Faulkner Harold, American Economic History, New York, 1963.

10- Fite Cilbert, An Economic History of the United States, Second Edition, Hougnton Mifflin Company, New York.

11- Gilbert G. fite , Jim E. Reese , An Economic History of the United states , Boston , 1965

12- Henry Steel Commager, Documents of American History, Vol. 11, New York, 1948

13- Ilene v. omalley, the myth of the revolution: Hero cults and the institutionalization of the Mexican state, 1920 – 1940, green wood press, (new York, 1986)

14- J. H. Landman Herbert, Summary of Recent Political Economic and Social History, New York, 1957.

15- Jonathan Hughes, The Vital Few American Economic Progress and its Protagonists, New York, 1965 .

16- Kelley, D. N., Mcnary Hangen Bills 1924 – 1928, new York, 1940.

17- Merle Curti, The Growth of America Thought, Third Edition, London, 1940 ,

18- Neil Harris, The History of the United States, New York, 1969 .

19- Penrose E. F., Economic Planning for the Peaco, New Jersy, 1953 .

20- The Philosophy of Rugged Individualism, Speech by Herbert Hoover, October 22, 1928,

21- Thomas H. Johnson, The Oxford Company to America History, New York, 1960.

22- William A. Shworth, A Short History of the International Economy Since 1933, England, 1962 .

23- William Bennett Munro, The Government of the United States, Fourth Edition, New York, 1967.